

الترقية الأكاديمية بدل الترقية الإدارية، هل ستكون الخطوة القادمة لوزارة التربية؟

جمال حيمان

طالب دكتوراه بمخبر الحسابيات والترميز والتوافقيات،
كلية الرياضيات، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر
djamel17himane@gmail.com

الترقية في المسار الوظيفي للعامل أمر لا بد منه، تعزيزا لسيرورة الأداء الوظيفي على كل الأصعدة. أما طريقة الترقية وآليات تنفيذها فقد تختلف من مهنة لأخرى، بل حتى في الوظيفة ذاتها، من اختبار مهني أو كتابي أو ترقية آلية وفق شروط محددة ينبغي توافرها، وأخيرا الترقية الأكاديمية والتي تتناسب مع الوظائف العليا والسامية أو ذات الخصوصية (المواد 97 إلى 113 من الأمر رقم 03-06).

ولعل من أبرز الوظائف المعنية بالترقية الأكاديمية، هي مهن ووظائف التربية والتعليم العالي والبحث العلمي. وهذا هو بيت القصيد فيما يخص فحوى مقالنا هذا المتعلق بالترقية الأكاديمية في قطاع التربية، قصد التوجه تدريجيا نحو هذا التحدي في أغلب مسابقات الترقية لمنتسبيها، خاصة بالنسبة للمهن التي تتوافق مع هذا النمط من الترقية. وهذا من شأنه أن يساهم في احترافية المنظومة التربوية مع ما تقتضيه التوجهات العالمية والعصرية والاستشراف المستقبلي.

1. مقدمة

يخضع كل عامل أو موظف لدى كل مؤسسة أو شركة عمومية كانت أو خاصة، خلال مشواره الوظيفي أو حياته المهنية لعملية الترقية في الدرجات أو السلم الوظيفي أو الرتبة التي يشغلها نتيجة للخبرة والأقدمية المكتسبة، وأيضا كمكافأة له على الإنجازات والجهد المبذول، يُضاف إليها التكوينات والمعارف التي حصل عليها خلال فترة ممارسة وظيفته أو تأدية مهامه، مما يؤدي إلى تحسين أجرته ومرتبته، وهذا سيؤدي حتما إلى تحسين أدائه ومنحه صلاحيات لم تكن في متناوله سابقا (المادة 38 من أمر رقم 03-06).

وككل القطاعات، فقطاع التربية ليس استثناءً، في كل سنة تجرى مسابقات وامتحانات لترقية الموظفين في كل الرتب التي تقع تحت وصايتها، سواءً كانت تلك المسابقات كتابية أو مهنية. (لتفاصيل وشروح أكثر انظر [1] و[2]).

2. وصف جانب من سير هذه المسابقات الخاصة بالترقية

ربما يعتقد البعض أن ما سنسرده الآن، هو نوع من المبالغة والسوداوية، لكن هي حقيقة لا ينكرها إلا جاحد. ففي كل سنة تقريبا تتم مسابقات الترقية لموظفي قطاع التربية بمختلف مهامهم وانتماءاتهم، وبصفة خاصة الأساتذة، حيث يتنافسون على مختلف الرتب من أساتذة رئيسيين ومكونين وحتى مفتشين.

ومما يثير القلق والانعراج هو الانتشار الرهيب والواسع لظاهرة الغش الجماعي في السنوات الأخيرة، بين هؤلاء الأساتذة الذين من المفروض أن يكونوا قدوة حسنة لتلاميذهم. ولكن العارف بشؤون تنظيم هذه المسابقات قد يلتبس بعض الأعدار، استنادا لطبيعة أسئلة مواضيع هذه الامتحانات. فهي تعتمد على الحفظ والتجريد، واقتباس بعض

المواضيع والأفكار من الأنترنت، وإجراء بعض التعديلات واللمسات البعيدة كل البعد عن المنهجية العلمية المستقاة من دراسة حقيقية لمنتسبي وأعضاء اللجنة المكلفة بتنظيم هذا النوع من المسابقات. وكل هذه الأمور عفا عليها الزمن، فهي لا تقدم ولا تؤخر، ولا هي تبرز قدراتهم ولا كفاءاتهم.

أما العجب العجيب، فرغم كل الجهود والوسائل الشرعية وغيرها للممتحنين، فإننا نجد القوائم خالية من الناجحين إلا الشيء اليسير، وهذا الملف يلفه الكثير من الضبابية. مُرجعين السبب إلى ضعف مستوى الأساتذة المترشحين أنفسهم وتحميلهم كل المسؤولية، وهذا دون مراعاة ظروفهم أو توقيت هذه المسابقات وكيفية تنظيمها. من جهة أخرى توجد ترقية آلية لمن لهم عشر سنوات وهم يشغلون المنصب ذاته أو شيء من هذا القبيل. ومما يُعاب على هذه الطريقة هو تكريس الرداءة، وقتل الرغبة في المبادرة والإبداع للموظف بدل تحفيزه. وهذا ما ينشئ لنا إطارات في مناصب عليا وقيادية في سن الشيخوخة أو على مشارف التقاعد، أي لا يمكن الاستفادة منهم كثيرا، عكس الترقية الأكاديمية، التي توفر إطارات وقيادات عليا ذات كفاءة عالية في عنفوان شبابهم وهو ما يُمكنهم من إضافة الكثير من الأشياء ومواكبة العصر بتطورات المتسارعة.

ومن أبرز مظاهر الترقية الأكاديمية هي الشهادات العليا المعترف بها في الاختصاص والتكوينات والترقيات الميدانية. يُضاف إلى ذلك براءات الاختراع وما يتصل بها من نتائج وأبحاث في الاختصاص، تخلص إلى تحسين مستواهم المعيشي، وهو بدوره دافع لتحسين الأداء الوظيفي، وللأسف هو المطلب الرئيس الذي تُقام من أجله إضرابات في قطاع التربية والتعليم على وجه الخصوص كل موسم (المادتين 43 و 44 من أمر رقم 03-06).

3. حلول يمكن أن تحسن من ظروف الترقية الأكاديمية لبعض منتسبي قطاع التربية

وعلى ضوء ما سبق يمكن تحسين ظروف الترقية الأكاديمية لموظفي النخبة لوزارة التربية، من أساتذة ومشرفين وطواقم إداري بمختلف تخصصاته، وذلك بتشجيعهم على نشر أبحاث ودراسات كل ضمن تخصصه ونطاقه، في مجالات علمية مُحكمة. وعلى إثر دراستها وتقييمها من قبل لجنة مختصة على قدر أهميتها والإضافة التي تقدمها للقطاع والمجتمع، يتم ترقية هذا الموظف حسب الكفاءة، وهو الأمر الذي يمكن أن يحسن أداء المنظومة التربوية ككل.

ولهذا نوجه نداءً عاجلاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاستحداث صنف جديد من المجالات العلمية الوطنية بالإضافة إلى ما هو موجود [3]، وهو الصنف د. ويسمح ذلك بترقية المجالات الجديدة والحديثة وفق شروط مدروسة وصارمة في كل المجالات والتخصصات العلمية والتقنية، وكذلك في مجالات الآداب والعلوم الإنسانية، حيث تُقبل المنشورات العلمية في هذا التصنيف بعد دراستها من قبل اللجنة المخول إليها قانوناً، في الترقية الأكاديمية بدل الإدارية لموظفي التربية. وهذا ما يتيح لهؤلاء المترشحين تطوير معارفهم والانفتاح على العالم، بدل الركود والانغلاق بعد تحصيلهم على آخر شهادة سمحت لهم بالتوظيف.

وعلى صعيد آخر، تُعد فرصة للالتحاق بمناصب الدكتوراه، من نشر مقال نوعي في المجالات فرصة سانحة تكون بديلاً للمسابقات الكتابية التي لا تختلف كثيراً عن مسابقات الترقية من حيث الغش أو ما شابه ذلك. كما أن العدد القليل من المناصب المتنافس عليها، قد يحرم الكثير من الطلبة الأكفاء الذين لم يخدمهم الطابع الكتابي للمسابقة، وكأنها فرصة لاصطياد العصفير النادرة التي أبانت عن نفسها بتغريدها في تلك المجالات.

أما الفائدة للمجلات ذاتها وخاصة ذات التوجه العلمي والتقني، فهي فرصة لإثبات نفسها والرقى للعالمية. فكما يعلم الكل، لا تتم الترقية للأساتذة الجامعيين في الرتب العليا ومناقشة أطروحات الدكتوراه، إلا بنشر أعمالهم في المجالات التي تصنيفها ب فما فوق [3]، وهذا ما يفسر عزوف الأساتذة والطلبة على حد سواء عن النشر في مجلات غير مصنفة، مما يؤدي إلى وأدها في المهمل. والكثير من المجالات التي لا نرى داعٍ لذكر أسمائها توقفت في السنوات الأولى من

نشأتها. وعلى صعيد آخر نتمنى أن يتم ترقية هذه المجالات (صنف د) المستحدثة، والتي تلقى اهتماما ورواجا بعد تحقيقها جملة من الشروط تضعها الوزارة، حيث تُرقى المجالات العلمية والتقنية إلى الصنف ب، أما المختصة في مجال الآداب والعلوم الإنسانية فترقى إلى التصنيف ج.

خلال العقد الأخير، عرفت مشاريع ومذكرات التخرج في مختلف الجامعات وحتى المدارس العليا، تدهورا ونقصا في مستوى الجودة لمخرجات التعليم، ويعود ذلك لعدة أسباب أبرزها قلة المؤطرين مقارنة بالعدد الهائل للطلبة المتخرجين. فعلى سبيل المثال بالنسبة لمذكرة تخرج الماستر، قد يُؤطر الأستاذ سبع طلبة أو أكثر، مما يحتم عليه متابعة أربعة مواضيع مختلفة أو أكثر، مادام كل موضوع ينجزه طالب أو طالبان على الأكثر، وهذا بلا شك يؤثر على جودة هذه المذكرات التي سيكون مصيرها الأرشيف. بينما لو تم جمع كل هذا الكم من الطلبة في موضوع واحد فقط يعزز التعاون الجماعي، ويشرف عليه الأستاذ ويتفرغ له لكان أفضل.

فالغاية من المذكرات هو إنتاج محتوى مفيد أو يقدم إضافة مهما كان نوعها تُتوج بالنشر في مجلة علمية مناسبة، يشبه ما كان سابقا مع شهادة الماجستير الكلاسيكية، لأن في الواقع، قلة هم من يحضون بفرصة دراسة الدكتوراه بصيغتها الحالية، أي أن جل خريجي الجامعات والمعاهد، يجهلون أبسط أبجديات النشر والبحث علمي. وهذا ما نلتمسه في معظم أساتذة قطاع التربية، حينما نتفحص منتجاتهم بمختلف أنواعها المتوفرة على الشبكة العنكبوتية وحتى الكتب المطبوعة. نذكر منها: عدم الاهتمام بالدقة العلمية واللغوية (استخدام مفرط للعامة)؛ تقبل المفاهيم والمصطلحات الشائعة دون عناية التدقيق فيها، لمجرد أن الغالبية ترددها، -وفي هذا السياق، نذكر قول المرحوم ابن العثيمين رحمه الله: "الحق ما قام عليه الدليل، وليس الحق فيما عمله الناس" - غياب ثقافة البحث بحد ذاتها، فيُسأل عن أشياء بسيطة وتافهة وهي في المتناول بنقرة زر؛ عدم الالتزام بثقافة المرجعية وإسناد الأمور لأصحابها من اقتباس أو غيره والاعتماد على النسخ واللصق، إلخ.

4. إنشاء مجلة متعددة التخصصات خاصة بوزارة التربية الوطنية

يبدو أنه بات ضروريا إنشاء مجلة علمية وأكاديمية تحت الوصاية المباشرة لوزارة التربية الوطنية، تهتم بنشر كل ما يخص ويندرج ضمن مهامها. حيث يتم تقسيمها إلى أركان وفروع وتخصصات، على سبيل المثال: المستويات حسب الأطوار التعليمية وحسب التخصصات والمواد الدراسية، وحسب محتوى المنشورات من بحوث ودراسات علمية أو دروس أو مقررات دراسية من قبل الأساتذة والمفتشين، وباقي منتسبي قطاع التربية من مشرفين وإداريين، كذلك القوانين والتشريعات التنظيمية التي تخص سير المنظومة التعليمية. كالبرامج والتدرجات والقرارات الوزارية وغيرها تصدر عن السلطة المركزية للوزارة أو الحكومية. يجب إضفاء المرجعية للمنشورات الرسمية حينما يتم الاقتباس أو الاستشهاد بها، ولا تكون مبعثرة في مختلف المواقع والمراسلات،

يمكن أيضا تخصيص جزء للطلبة والتلاميذ لتشجيعهم على البحث والنشر، وإتاحة لهم الفرصة لإبراز قدراتهم حسب فئاتهم العمرية، كالتحضير للأولمبياد. وتُعد كذلك فرصة لانتقاء الكفاءات للالتحاق بمدارس النخبة والامتياز كثانوية الرياضيات والثانوية الوطنية للفنون بالجزائر العاصمة، وكذلك مدارس أشبال الأمة المنتشرة في مختلف النواحي العسكرية، أي على العموم تخص الفئة العمرية الأقل من عشرين سنة. وللأسف لا نجد هذا النوع من المجالات في بلادنا، وإن كانت هذه المجلة -مجلة بشائر العلوم- قد خصصت حيزًا من اهتماماتها لهذه الفئة، إلا أنها تبقى غير كافية للحاق بأكبر المجالات العالمية في هذا المجال ولا نرى ضييرا في تسمية بعضها من باب الاستشهاد لا الحصر:

• المجلة الرياضية The Mathematical Gazette:

- المجلة الرياضياتية الأمريكية الشهرية The American Mathematical Monthly، وأخواتها؛
- المجلتان Primary Mathematics و Mathematics in School المختصتان في التعليم الابتدائي والثانوي على الترتيب.

نتمنى إثراء المنظومة التربوية مثل هكذا المجالات يتم نشر النتائج والأبحاث فيها وفق البرامج والمناهج الوطنية في كل المواد والتخصصات، والتي يمكن أن تساهم بشكل مباشر في ترقية الموظف ترقية أكاديمية على أساس القدرات والكفاءات.

5. خاتمة

بالإضافة للفوائد المترتبة عن النشر الأكاديمي للأبحاث في ترقية المسار المهني للموظف بسهولة ومرونة، وأنها جاءت عن إضافة قدمها هذا الموظف للمجتمع مهما كان نوعها أو قيمتها، فإنه يختلف عن المسابقات الكتابية من حيث أنه لا ينجر عنه هدر للمال العام، فأوراق الإجابات في المسابقات الكتابية تذهب إلى الأرشيف ثم تُحرق أو تُتلف دون يُستفاد منها.

وعلى نحو آخر يجب إشراك منتسبي التربية في البحث العلمي كل في مجاله وحسب مستواه، فالعملية التعليمية مرتبطة كل الارتباط بالبحث العلمي ونتائجه وآثاره. أي على وزارة التربية الاستثمار في هذه الأبحاث لتطوير وإثراء برامجها ومناهجها كما ونوعا، كما لا ينبغي إغفال مخابر البحث الجامعية المنتشرة عبر أرجاء الوطن، خاصة ذات الطابع الأكاديمي، التي يمكنها إضافة الكثير من الأشياء للقطاع، سواء من حيث تطوير البرامج التربوية أو تحسين أداء الطاقم البشري وتعويده على البحث باستمرار. وللأسف، فقد لاحظنا جمودا في الاستزادة من العلوم والمعارف للأساتذة بعد توظيفهم. أما القلة القليلة التي تعمل على تحسين مستواها فمعظمها يغادر القطاع إلى غير رجعة.

المراجع

- [1] أمر رقم 03-06 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427، الموافق لـ 15 يوليو سنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية. (<https://www.joradp.dz/har/dgfp.htm>).
- [2] بلعراي، عبد الكريم، نظام الترقية في الوظيفة العمومية، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، ع. 1، ديسمبر 2013.
- [3] إحصاء المجلات العلمية الوطنية، محدث بتاريخ 08 سبتمبر 2022، على الرابط <http://www.dgrsdz.dz/ar/recencement>

إحصاء المجلات العلمية الوطنية محدث بتاريخ 07-03-2023

المجلات العلمية / الرئيسية

المجلات العلمية الوطنية

الصف أ

الصف ب

المجلة والمحررين العظمين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي

RSDT
البحث العلمي في خدمة الوطن



إحصاء المجلات العلمية الوطنية